مجلد: 06 عدد:10
ISSN: 2477-9814
جـــــوان 2020
مجلة نور للدراسات الاقتصادية

أثر الحوافز والتشريعات الضريبية على الاستثمار (دراسة على ضرائب الدخل في ليبيا)

د. عمر مفتاح الساعدي
كلية الاقتصاد جامعة سرت
Oassadi2007@hotmail.com

د. أنور عبدالكريم البصير
كلية الاقتصاد جامعة طرابلس
an.basir@gmail.com

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إيضاح شامل لدور ضريبة الدخل والمبيعات بالمساهمة في تشجيع الاستثمار في ليبيا، وكذلك شرح دور ضريبة الدخل والمبيعات كإحدى الأدوات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها الدولة في توجيه التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية واستقرار الاستثمارات المحلية.

وتوصلت الدراسة إلىأن هذا النوع من الضرائب يشكل بعداً استراتيجياً في القرار الاستثماري لاتخاذ القرار بالاستثمار أو اعادة الاستثمار، كذلكإن المستثمر يجد الحوافز والإجراءات المتعلقة بضريبة الدخل والمبيعات هي معيار أساسي لاتخاذ القرار الاستثماري أو التوسع في الاستثمار الحالي،كذلكأن ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الادخار وأيضا لها دور أساسي في ارتفاع أسعار المنتجات ، ومن ثم تؤثر في خصائص الظروف الاقتصادية مما ينعكس على البيئة الاستثمارية والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد الوطني،وأيضا التحديث و التعديل المستمر بتشريعات ضريبة الدخل يجعلها أكثر مرونة وانسجاما مع متطلبات خلق بيئة منافسه للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الضريبة – الاستثمار – الدخل – الحوافز – الأسعار

Abstract

This study aims to provide a comprehensive explanation of the role of income and sales tax to contribute to encouraging investment in Libya. As well as clarifying the role of income and sales tax as one of the important economic tools used by the state in directing economic development. And the extent of the possibility of encouraging the attraction, foreign investments and the stability of local investments. The study concluded that this type of tax constitutes a strategic dimension in the investment decision to make the decision to invest or re-invest, also, the investor finds incentives and procedures related to income and sales tax as a basic criterion for making an investment decision or expanding the current investment. Likewise, the study found that the income tax has an effect in determining the size of savings and also has a fundamental role in raising the prices of products, and then affects the characteristics of economic conditions, which is reflected in the investment environment, which in turn affects the national economy. Also, the continuous update and amendment of income tax legislation makes it more flexible and in line with the requirements of creating a competitive environment for investment

Tax - investment - income - incentives - prices

المقدمـة

تتناول هذه الدراسة موضوعاً يعد من أهم المواضيع والأكثر فاعلية في التأثير على التنمية الاقتصادية، التي ما فتئت خطط وبرامج التنمية الاقتصادية تضعها على رأس أولوياتها ألا وهو موضوع تحفيز الاستثمار، ففي ظل التحولات الأخيرة التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي أصبح لزاماً على الدول وخاصة الصغيرة منها أن ترسم من جديد رؤىً وطنية في شتى المجالات تحقق من خلالها أهدافها الوطنية وتتجاوز العقبات وتتغلب على التحديات التي نشأت مع المفاهيم الحديثة ومؤسساتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها.

ولذلك فإنه لابد من وجود رؤية استراتيجية تهدف أساساً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتساعد على تفعيل علاقات الاقتصاد الليبي مع المحيط العربي والعالمي.

إن دراسة الضرائب أمر يحتاج إلى الكثير من الاهتمام، نظراً لأن الضرائب لا يمكن اعتبارها علماً قائماً بذاته، وذلك للصلة الوثيقة بين الضرائب والعلوم الأخرى، حيث نجد أن للضرائب صلة وثيقة بعلم الاقتصاد والإدارة المالية ومختلف العلوم المالية الأخرى، حيث تعتبر الضرائب إحدى الأدوات الرئيسة التي توجه الاقتصاد الوطني، والارتباط الأهم بين المحاسبة وعلوم المالية والضرائب يتضح جلياً في التطبيق العملي كونها إحدى الأدوات التي نستطيع من خلالها دراسة تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للشركة.

كما انه يجب النظر إلى ضريبة الدخل والمبيعات كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي التي تستخدمها الدولة لتوجيه الاستثمار والادخار والناتج القومي في ليبيا لاستخدامها في تهيئة الظروف لإنعاش الاستثمار.

- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

أولاً: ما هي آراء المستثمرين في إجراءات الضريبة على الدخل وتحصيلها ؟

ثانياً: ما هي آراء المستثمرين في الخدمات الضريبية المقدمة إليهم؟

ثالثاً: ما هو أثر التشريعات الضريبية في ليبيا على تشجيع الاستثمار وخصوصاً الضريبة على الدخل؟

وتأتي هذه الدراسة للمساهمة في تحديد دور الحوافز والإجراءات والتشريعات والخدمات الضريبية في تشجيع الاستثمار في ليبيا من خلال إخضاعها للدراسة الميدانية، لما لها من أهمية في فهم وجهة نظر المستثمرين وتطلعاتهم تجاه ضريبة الدخل والمبيعات في ليبيا.

- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة بشكل رئيسي من المكانة الحيوية التي تحتلها الإيرادات المحلية في موازنة الدولة في ليبيا إذا استثنينا مورد النفط، فبدون إيرادات النفط سيعاني اقتصادها من عجز مزمن ومستمر في الموازين المالية الداخلية والخارجية والتي لا يستطيع مواجهتها بالاعتماد فقط على موارده المحلية، وبالتالي لا بد من البحث عن وسائل تمويل جديدة تشكل المنطلق والإطار للتطوير الاقتصادي. وعليه فأن المدخل الوحيدلمواجهة هذه المشكلة هو تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي. وتعد السياسة الضريبية أداة مهمة ورئيسية

لتحقيق هذا الغرض بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في سبيل التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة الأغراض التنموية.

- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى دراسة السياسة الضريبية في ليبيا كأحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمه الدولة في توجيه التنمية الاقتصادية، كذلك تقديم إيضاح شامل لدور ضريبة الدخل في المساهمة في تشجيع الاستثمار في ليبيا.

- فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل وتشجيع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين والحرفيين.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل والتنمية الاقتصادية من وجهة نظر المستثمرين والحرفيين.

- منهجية الدراسة

تم لغايات هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة اثر الحوافز الضريبية وخصوصاً ضريبة الدخل على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في ليبيا، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم الآتي:

أولاً: أسلوب جمع البيانات. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً، وتم استخدام أسلوبين من المصادر:

1- المصادر الأولية: وتشمل استبانة تغطي متغيرات الدراسة وعدد اجاباتها(40).

2- المصادر الثانوية: الكتب والدوريات والتقارير والنشرات التي تغطي الجانب النظري.

ثانياً: الأسلوب الإحصائي: تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية التحليل، كذلك استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لفحص درجة مصداقية اجابات أسئلة الاستبانة، واستخدام اختبار (Sample-T-Test) لفحص فرضيات الدراسة.

- حدود الدراسة

مجتمع الدراسة: المستثمرين والحرفيين المسجلين في الإدارة العامة للضرائب.

عينة الدراسة: المستثمرين والحرفيين في إدارة ضرائب المنطقة الوسطى(سرت). وتم اختيارها لأنها تشكل مصدر ونسبة مهمة في حجم الإيراد الناتج من ضريبة الدخل من مجموع إيرادات ضريبة الدخل في الإدارة العامة للضرائب.

- الدراسات السابقة

1- دراسة (كاجيجي، 2007) بعنوان "معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا"

حاولت هذه الورقة التعرف على أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا من خلال استطلاع آراء المستثمرين الأجانب، بعد أن أعطت صورة توضيحية حول سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها ليبيا مؤخراً، كما بينت

موقف ليبيا في ظل بعض المؤشرات الدولية المتعلقة بالمناخ الاستثماري، وتوصلت الورقة والتي استخدمت صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بياناتها إلى أن المعاملة الضريبية وتعقيد الخدمات المصرفية ونقص العمالة المدربة وعدم وضوح إجراءات المغتربين، وعدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية، وقلة الوعي بأهمية الاستثمار، وحداثة التجربة الليبية تعتبر من أهم المشاكل والمعوقات التي تحد من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا.

2- دراسة عيسى حمد الفارسي بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي"

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي من حيث حجمها، وعددها والعمالة المطلوبة لتنفيذها، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات خلال الفترة 2000 – 2007، حتى تم الوقوف على المعوقات التي أدت إلى تدني حجم هذه الاستثمارات خلال الفترة المشار إليها، ومن ثم اقتراح مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى زيادة تدفق هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الليبي.

3- دراسة (أبو جبارة، 1976) بعنوان "ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وإنجازاتها"

سعت هذه الدراسة إلى إيضاح أهداف ضريبة الدخل في الأردن والإنجازات التي حققتها كما أن الدراسة حاولت تقييم أهداف ضريبة الدخل في الأردن في ظل قانون ضريبة الدخل رقم 25 لسنة 1964 وخلص الكاتب إلى أن ضريبة الدخل لم تستطع تحقيق هدفها الرئيسي في وفرة الحصيلة الضريبية لتغطية النفقات المتزايدة للدولة وذلك قياسا على نسبة ضريبة الدخل إلى الإيرادات الضريبية أو مقارنة مع الدول النامية، كما توصل الكاتب إلى أن ضريبة الدخل في الأردن لم تحقق هدفها في إعادة توزيع الثروة والدخل بين المواطنين لتحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية.

4- دراسة (Jay Helms,1985) بعنوان "قياس تأثير الضرائب المحلية على النمو الاقتصادي"

حيث أشارت هذه الدراسة عند تعرضها للدراسات السابقة أن هناك الكثير من الدراسات الإحصائية قد أثبتت أنه لا يوجد علاقة بين الضرائب والنمو مقابل دراسات أخرى أثبتت بأن هناك علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي.

واستنتجت الدراسة بأن أثر الضرائب على النمو الاقتصادي يعتمد وبشكل كبير على الطريقة التي تنفق فيها الإيرادات الضريبية، بحيث تعمل الإيرادات الضريبية الموجهة نحو المدفوعات التحويلية لتقليل النمو الاقتصادي، وبالمقابل فان الإيرادات التي توجه نحو الخدمات المنتجة، وتمويل المشروعات العامة ستعمل على تحييد الأثر السلبي للضرائب وتكون موجه ومنشط لعملية النمو الاقتصادي.

الإطار النظري للدراسة

- الاستثمار

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار، كما أن أي زيادة في الدخل لابد

أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل (المسارع)، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضاً أن تحقق مستوى معين من العائد (عوض، 2006).

أ- المفهوم الاقتصادي للاستثمار

هو أحد عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق فائض مالي، وعلى ذلك يعرفه البعض بأنه تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعرف بأنه (استغلال لرأس المال لتحقيق الربح سواء اتخذ ذلك الاستعمال شكل مصنع أو مشغل أو مزرعة أو ملكية عقارية أو مستندات أو أسهم أو إيجار)، (أبوقحف، 1988).

ويعرف الاستثمار على أنه "أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح،مهما كان شكل الاستعمال سواء إنشاء مصنع أو مشغل، أو مزرعة، أو فندق، أو لملكية عقارية.

ب- المفهوم المالي الاستثمار

إن الاستثمار بالمفهوم المالي يشير إلى شراء وبيع أدوات الاستثمار المالي ممثلة بالأوراق المالية مثل الأسهم والسندات بهدف تحقيق عوائد تتناسب مع مستوى المخاطرة التي يتحملها الفرد، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار غير الحقيقي لأنه لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، إنما هو عبارة عن تحويل ملكية طاقة قائمة من طرف إلى آخر.

والبعض الأخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. (المالكي، 1988).

ومن خلال ما تقدم يتضح بأن هذه التعريفات تركز على الهدف من الاستثمار، وهو تحقيق الربح، وبالتالي لم تأتي بتعريف جامع ومانع لعملية الاستثمار بحيث يستشف منه عناصر العملية وأركانها، وعليه لكي يمكن القول بوجود مشروع استثماري من الناحية الاقتصادية فلا بد من توافر ثلاثة شروط هي:

1- الحصة: تعني المشاركة أو المساهمة التي يقدمها المستثمر في إطار المشروع في الدولة المضيفة، ويشترط في هذا المستثمر أن يكون من أشخاص القانون الخاص سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ،وهذه الحصة قد تكون عينية أو نقدية. والحصة العينية قد تكون مادية أو معنوية ومن الأمثلة على ذلك حقوق الملكية الفكرية.علاوة على ذلك فإنه يجب أن يكون الهدف من الحصة هو تحقيق الربح.

2-عنصر الزمن: ويعني ضرورة مرور فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة سنوات في حياة المشروع لكي يمكن اعتباره مشروعاً استثماريا بالمعنى الاقتصادي والعبرة في ذلك هي التميز بين العمليات الاستثمارية والعمليات التجارية.

3- عنصر المخاطرة: ويعني إمكانية تحقيق الأرباح وإمكانية تحقيق الخسارة، وتعني أيضاً التمييز بين العمل التجاري ومردودية المشروع، فهي غالباً ما تتحقق فيه المردودية دفعة واحدة (الخصاونة، 1997).

- أهمية الاستثمار

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية (أبورمان، 1997):

1. زيادة الدخل القومي.
2. خلق فرص عمل.
3. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- محددات الاستثمار

1. حجم الضرائب المفروضة على النشاط التجاري.
2. سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستثمار).
3. الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).
4. التقدم العلمي والتكنولوجي مع الأخذ في الاعتبار درجة المخاطرة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري (النجار، 1992).

- **الضريبة**

تعتبرالضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة وإن طبيعة الضرائب وأهدافها قد تتطورعبر تطور النظم السياسية والاقتصادية وتطور الجانب الاجتماعي(العزاوي، 2010).

فقد كانت الضريبة في العصور الوسطى مجرد وسيلة لتغطية نفقات الإقطاعيين أو جزئية يقدمها الشعب للأمراء وبعدها ظهرت فكرة جديدة وهي إن الضريبة إذ تصيب الملكية الفردية لا ينبغي أن تفرض إلا مقابل خدمات تؤديها الدولة للأفراد وبعد ظهور الأفكار الاشتراكية ظهرت للضريبة وظيفة اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى وظيفتها المالية فهي الآن تتخذ كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأداة لمعالجة دورات الركود والتضخم النقدي ووسيلة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي(دراز،2007).

- **الآثار الاقتصادية للضرائب:-**

بدأ الاهتمام بالآثار الاقتصادية للضرائب في ربع القرن الأخير بعد أن تأكد ضرورة تدخل الدولة بدور فعال في الاقتصاد القومي وبعد أن أصبح من أهم واجبات الدولة رسم سياستها الضريبية متعمدة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تستهدف البحث عن الآثار التي تنتج استقرار العبء الضريبي على الممول الفعلي(يونس، 1997).

1- أثر الضريبة على كمية المعروض من ساعات العمل

يوازن الفرد بين عائد وتكاليف العمل وبين عائد وتكاليف وقت الفراغ ليوزع بناءاً على تلك الموازنة لساعات يومه المحدودة24 ساعة بين العمل والراحة فالدخل هو عائد العمل وتضحيته بساعة من أوقات فراغه هي تكلفة العمل بينما عائد وقت الفراغ هي قيمة المنافع التي تعود عليه من جراء استمتاعه بوقت الفراغ وهي قيمة ذاتية تخضع لتقييم الممول نفسه من شخص لأخر, أما تكاليف وقت الفراغ فهي قيمة الدخل الذي كان من الممكن تحقيقه لو لم يفضل الفراغ (دراز، 2007).

2- أثر الضرائب على الادخار والاستثمار

إن فرض ضريبة مباشرة ذات أسعار تصاعدية يؤدي إلى اقتطاع جزء هام من دخول الأغنياء مما يحد من مقدرتهم على الادخار لذلك فعند فرض هذه الضريبة لابد من مراعاة قدر من التوازن بين هدفين هما – تشجيع الادخار وتحقيق العدالة. ففرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تقليل استهلاكها فينقص الجزء من الدخل المخصص لشراء هذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الادخار(دراز، 2007).

وفرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى رفع أثمانها ولكن استهلاكها لن يقل لأن الطلب عليها قليل المرونة فيزداد الجزء من الدخل المخصص لشرائها مما يؤدي إلى نقص في الادخار.

كذلك فرض الضريبة على الأرباح غير الموزعة بمعدل اعلي من معدل الضريبة على أرباح الأسهم يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية "الاستثمار الذاتي" وزيادة الدخول تبعا لزيادة التوزيعات مما يؤدي ذلك إلى زيادة الادخار.

3- أثر الضرائب على الاستهلاك والإنتاج

ن فرض الضرائب على الدخول المتواضعة للأفراد يقلل من مقدرتهم على الاستهلاك وكذلك على الإنتاج.وفرض ضريبة غير مباشرة على الضروريات يؤدي إلى نقص في الاستهلاك والإنتاج وفرض الضرائب الغير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى تقليل استهلاكها ولكنه لا يؤثر عادة في مقدرة الأفراد على الإنتاج. ويمكن فرض الضرائب الغير مباشرة والمباشرة تبعا لقواعد معينه يسمح للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق واحتياجات وظرف الاقتصاد القومي ويمكن أن يكون التأثير كليا على الاستهلاك والإنتاج أو قطاعياً أو سلعياً(دراز، 2007).

4- أثر الضرائب على تخصيص الموارد

لكل سلعة ثمن في السوق يطبق عليه ثمن التوازن وهو يعكس أهمية السلعة للمستهلكين (توازن المستهلك, والمنفعة النسبية للمنتجين, توازن المنتج) فإذا فرضت الحكومة ضريبة على إحدى السلع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع ثمنها ومن ثم فإن جانبي السوق لا يعملان بنفس الأثمان حيث أن الضريبة تضع فاصلا بين أثمان المستهلكين الذين لا يأخذون الضريبة في الحسبان وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص سوف يقلل من إنتاج السلعة التي تتحمل بالضرائب المرتفعة مما يؤدي إلى تحقيق خسارة تتمثل في عدم استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام الأمثل وهي(خسارة بلا مقابل)حيث لا يعوضها أي مكسب للحكومة (دراز، 2007).

5- أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخول

تستخدم الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة, وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة وذلك يعني أن الضرائب وهي تقوم بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أدوات سياسية إعادة توزيع الدخل القومي.

فالضرائب المباشرة تؤدي إلى تخفيض الدخول النقدية, وبالتالي إلى تخفيض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك وإنها تؤدي بقدر ماتستطيع إلى انخفاض المستوى العام للأثمان [أي ارتفاع القوة الشرائية للنقود] وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة [الفوائد وريع العقارات والمعاشات]وفي صالح أصحاب الدخول المحدودة التغيير [الأجور والمرتبات] لكنه في غير صالح للمنظمين وأرباب الأعمال.

أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار [أي تخفيض القوة الشرائية للنقود] وهذا يعني إعادة توزيع الدخل لصالح المنظمين وأرباب الأعمال, ولكنها في غير صالح الدخول النقدية الثابتة وأصحاب الدخول المحدودة التغيير (العزاوي، 2010).

وتعتبر ضريبة الدخل أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب، لذلك تعرف بأنها "الناتج الدوري أو القابل للدورية الذي يحصل عليه شخص من مصدر قابل للبقاء بشرط أن يكون نقدا أو قابلا للتقدير بالنقود ، ومن خلال هذا التعريف نلاحظ انه يتكون من عدة عناصر وهي (المدة وان يكون مبلغ نقديا أو قابلا للتقدير بالنقود والانتظام والدورية وثبات المصدر واستغلال المصدر). كما تعرف أيضا بأنها كل مال نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه الفرد بصفة دورية ومنتظمة من مصدر قابل للبقاء،**(يونس,1997)**.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

سيتم في هذه الفقرة اختبار درجات اتساق فقرات العوامل بالاستبيان وذلك عن طريق اختبار معامل الفا حيث إن الحد الأدنى الذي يدل على وجود اتساق بين فقرات الدراسة 68%.

جدول (1) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لفقرات متغيرات الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	الفا كرونباخ
الأثر الاقتصادي لضريبة الدخل	11	0.855
أثر ضريبة الدخل على الاستثمار	22	0.874
الأداة ككل	33	0.939

يبين الجدول نتائج معامل ألفا كرونباخ لفقرات متغيرات الدراسة وتبين قيم ألفا كرونباخ وجود درجات اتساق عالية بين فقرات كل عامل من العوامل قيد الدراسة (حيث أن قيمة الحد الأدنى المقبول لمعاملات الفا كرونباخ 0.680)، ويعكس هذا الاتساق مدى ثبات العوامل المؤثرة وقد تراوحت قيمة ألفا كرونباخ للعوامل المؤثرة ما بين 0.855 للآثار الاقتصادية لضريبة الدخل و 0.874 لآثار ضريبة الدخل على الاستثمار وتعد هذه القيم مناسبة و كافية لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

جدول رقم (2) يوضح تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون

الارتباط بين متغيرات الدراسة			
	التأثير الاقتصادي للضرائب		اثر ضريبة الدخل على الاستثمار
التأثير الاقتصادي للضرائب	Pearson Correlation	1	-.564**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	40	40
اثر ضريبة الدخل على	Pearson Correlation	-.564**	1

الاستثمار	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

بالنظر إلى الجدول نلاحظ وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من (0.05) حيث نجد أن هناك علاقة ارتباط سلبية عندما تنخفض آثار الضريبة على الاستثمار أي بمعنى أن الضرائب تكون منخفضة على حجم الاستثمارات على مستوى الدولة، فعندما تأثير الضرائب يكون منخفض عن طريق الإعفاءات والحوافز الضريبية، فأن ذلك سيؤدي إلى تأثير ضريبة الدخل على مستوى الاقتصاد ككل، أي إن ضريبة الدخل ستساهم في تأثيرها الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي عن طريق أثر ضريبة الدخل على الاستثمار.

حيث كان معدل الارتباط بين قوة الضرائب على الاستثمارات مع التأثير الاقتصادي بمقدار (0.564-)،وهذا ما يوضح العلاقة العكسية إلا أن قوة الارتباط تعتبر مقبولة ولكن غير قوية.

الجدول **رقم (3)** يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث اثر الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل على تشجيع الاستثمار

Sig	F	Adjusted R^2	R^2	R
0.000	17.7	0.30	0.31	0.564-

باستعراض القيم الواردة في الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت 0.564- وتبين القيمة وجود علاقة عكسية بين الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار والآثار الاقتصادية لضريبة الدخل

كما بلغت القيمة التفسيرية R^2 لهذا النموذج 30 وهي نسبة منخفضة نسبيا حيث تبين اثر غير واضح للحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل والتي تشجع الاستثمارات على الاقتصاد ككل كما تبين قيمة f المحسوبة والبالغة 17.7 قبول هذا المتغير من الناحية الإحصائية كمتغير مؤثر في الاقتصاد الليبي عن طريق اثر الضريبة على الاستثمار ومن تم على الاقتصاد الكلي حيث تعني هذه القيمة التي بلغ مستوى دلالتها القيمة 0.000 أن هنالك علاقة تفسيرية بين تشجيع الاستثمار عن طريق الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل والآثار الناتجة عن ذلك على الاقتصاد الكلي.

الجدول رقم (4) يوضح الحد الثابت وقيمة المعامل في علاقة الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل على تشجيع الاستثمار

Sig	Tالمحسوبة	المعامل	الحد الثابت (قيمة t)
0.000	4.2	-0.0564	0.628

تبين قيمة t المحسوبة والبالغة 4.2 وجود علاقة خطية بين الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار، والآثار الاقتصادية على الاقتصاد ككل حيث بلغ مستوى الدلالة 0.000 .

كما يمكن صياغة معادلة لتنبؤ بقيمة الاستثمار من خلال الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل والتي تؤثر على الاستثمار على النحو:

الآثار الاقتصادية للضرائب = 0.628− 0.0564 × الحوافز والإجراءات التي تقدمها ضريبة الدخل والتي تؤثر على الاستثمار من ثم تأثر النشاط الاقتصادي

ومن خلال معادلة التنبؤ فإن تخفيض الضريبة الخاصة بالاستثمار بوحدة واحدة (ضريبة الدخل) سيؤدي إلى زيادة الآثار الاقتصادية للضرائب بمقدار 0.05 وحدة.

- النتائج

1- نلاحظ من خلال استعراضنا لعينة من المستثمرين المحليين بالمنطقة الوسطى تتضح الأهمية الكبيرة التي يوليها متخذي القرارات الاستثمارية للخدمات الضريبية التي يحصلون عليها بشكل مباشر وملموس، وهذا النوع يشكل بعداً استراتيجياً في القرار الاستثماري لاتخاذ القرار بالاستثمار أو اعادة الاستثمار.

2- إن المستثمر يجد الحوافز والإجراءات المتعلقة بضريبة الدخل والمبيعات هي معيار أساسي لاتخاذ القرار الاستثماري أو التوسع في الاستثمار الحالي.

3- أن ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الادخار وأيضا لها دور أساسي في ارتفاع أسعار المنتجات، ومن ثم تؤثر في خصائص الظروف الاقتصادية مما ينعكس على البيئة الاستثمارية والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد الوطني.

4- نلاحظ إن إعفاء الدخل المتأني من الأرض المستثمرة في الزراعة والبستنة بموجب قانون ضريبة الدخل تشكل حافز ومشجع للاستثمار، وأيضا نلاحظ أن إعفاء المبلغ المنفق على تلف الأبنية والماكينات والآلات والأثاث والمفروشات المستخدمة في العمل (صيانة) من الضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل يشكل حافز استثماري مشجع للمستثمر، وأيضا التحديث و التعديل المستمر بتشريعات ضريبة الدخل يجعلها أكثر مرونة وانسجاما مع متطلبات خلق بيئة منافسه للاستثمار.

- التوصيات

1- بينت الدراسة أهمية كبيرة للحوافز والإعفاءات والتشريعات والخدمات الضريبية من وجهة نظر المستثمرين في استقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وبالتالي لا بد لضريبة الدخل والمبيعات من التركيز على تطوير وتحسين الخدمات والحوافز الضريبية الكفيلة بخلق الأجواء التنافسية لاستقطاب الاستثمارات المستهدفة وفق رؤيتنا الاقتصادية الوطنية.

2- لابد للقائمين بخدمات تحصيل ضريبة الدخل والمبيعات من ايلاء الخدمات الضريبية مزيداً من الأهمية ومحاولة تحسين جودتها وملامستها لحاجات المستثمرين أملاً في الوصول إلى الانسجام المرغوب بين مقدم ومتلقي الخدمات.

3- ضرورة التركيز على استهداف تقديم الحوافز والإعفاءات للشركات التي تعمل على تحسين البنية الأساسية للاقتصاد الليبي، من صناعات تصديرية لتعميق التوجه التصديري، وكذلك الصناعات كثيفة العمالة، للسيطرة

والحد من معدلات البطالة، لا أن تقدم الحوافز والإعفاءات الضريبية بشكل مفتوح دون تخطيط أو تقييم لعوائدها وتكاليفها، وضرورة أن تكون جزء من المنظومة الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

4- تشجيع المشروعات الصغرى في السنوات الأولى من عمرها الإنتاجي من خلال منح إعفاءات ضريبية للفترة الأولى من مراحل نموها وخصوصاً الإعفاء من الضرائب على الدخول.

المراجـــــع

1- أبو رمان، منى، "**الدور التمويلي في الأردن** "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،**1996**.2- منصور ميلاد يونس,"**مبادئ المالية العامة**" , الجامعة المفتوحة, طرابلس, **1997**.

2- الشاوش، محمود الزروق، **دور الفكر المحاسبي في قياس وعاء الضريبة**، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، **2009**.

3- عوض محمد، "**الإعفاءات من الضريبة على الدخل في الأردن ودورها فيالسياسة الضريبيةللدولة**"،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية، **2006** .

4- عبدالسلام ابوقحف، "**السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،**1988**.

5- خصاونة صالح. " **قانون تشجيع الاستثمار (قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995، والمناخ الاستثماري في الأردن** "، دراسات مستقبلية، العدد الثالث، يوليو **1997** ، جامعة أسيوط.

6- المالكي، عبدالله، "**حديث الاقتصاد**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان، الأردن، **1988**.

7- حامد عبد المجيد دراز, محمد عمر حامد أبو دوح ,"**مبادئ المالية العامة**" , تكنولوجيا المعلومات,الإسكندرية , **2007**.

8- العزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، **2010**.

9- منصور ميلاد يونس,"**مبادئ المالية العامة**" , الجامعة المفتوحة, طرابلس, **1997**.

10-النجار، سعيد، "**آفاق الاستثمار في الوطن العربي** " بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية تحت عنوان " آفاق الاستثمار في الوطن العربي " القاهرة،**1992**.